الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فاتي (نائب الرئيس) . . . . . (غامبيا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-56648 (A)

نظراً لغياب السيد البيَّاتي (العراق)، تولى رئاسة الجلسة السيد فاتي (غامبيا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/61/303)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (A/61/41، وCorr.1 وAdd.1، وA/61/207، A/61/275، وA/61/275/Corr.1، وA/61/299)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (A/61/270)

بيان من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلّح

١ - **السيدة كوماراسوامي** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلّح): قالت في تقديم تقريرها (A/61/275) أنه أُحرز في السنة الماضية تقدّم كبير لتعزيز استخدام معايير الحماية المعترف بها دولياً على الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، بما في ذلك إنشاء نظام للرصد والإبلاغ. بيد أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على جرائم تُرتكَب ضد الأطفال أثناء فترات الصراع. وقالت إنه مما يبعث على الأمل ملاحظة أن ثمانية بلدان إضافية صدَّقَت، منذ انعقاد الدورة الستين للجمعية العامة، على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلّح. وحثّت تلك الدول الأعضاء التي لم تصدِّق بعد على البروتوكول الاختياري أن تنظر في القيام بذلك.

٢ - وسلَّطت الضوء على الفرع الثاني من التقرير فتطرقت إلى الخطة الاستراتيجية لمكتبها الواردة في الفرع الرابع وأشارت إلى أنه مع نهاية المرحلة الأولى من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يجب توسيع النطاق الجغرافي لآلية الرصد والإبلاغ لكي يشمل جميع الحالات حيث ترتكب فيها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في الصراع المسلح.

٣ - وأعربت عن الأمل في أن يعكس القرار الشامل السنوي بشأن حقوق الطفل، خصوصاً الجزء الخاص بالأطفال والصراع المسلح، التوصيات الواردة في الفرع السابع من التقرير.

٤ - وقالت إن جميع المتحاربين أنشأوا في الماضي مجالاً إنسانياً لحماية الأطفال. ومن المفجع أن العالم دخل عهداً حيث تتعرَّض فيه المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي لظلال من الشك ولم يعد هناك مجال كبير للتمييز بين المدنيين والمتحاربين. وتناشد جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول بأن تلتزم بقواعد الحرب المعترف بها دولياً لكي يتسنى حماية الأطفال في أوقات الصراع.

٥ - **السيد سعيد** (السودان):قال إن من الأمور المقلقة أن بعض الهيئات حاولت أن تغتصب الولاية المناطة بالجمعية العامة وقد حوَّلت مسألة حماية الأطفال إلى عملية انتقائية وذات طابع سياسي. وقال إنه يرى أن تشترك الدول في صياغة التقارير. وفي هذا الصدد، قال إنه يريد أن يعرف ما هي مصادر المعلومات التي استخدمتها الممثلة الخاصة في إعداد تقريرها. وانتقل إلى الفقرة ١٤ وإلى الإشارة إلى ''استراتيجية متعمَّدة للإذلال والتطهير العرقي''، فأشار إلى أن الأزمة الإنسانية في دارفور تسببها الأطراف التي لم توقِّع على اتفاق السلام. ولهذا ينبغي أن تراجع الممثلة الخاصة تلك الفقرة، حيث أن مضامينها منحازة ومسيَّسة وغير محدَّدة.

٦ - واستطرد قائلاً إن وفده يرفض أي ربط بين قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقضية الأطفال والصراع المسلح. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان

أن مداولات مجلس الأمن والجمعية العامة شيئان منفصلان. وأخيراً قال إن وفده يعارض استهداف دول معيَّنة ويأسف لأن التقرير يسلِّط الأضواء على المعلومات السلبية بدلاً من المعلومات الإيجابية. واختتم قائلاً إنه مما يزيد خيبة الأمل أيضاً أن التقرير فشل في معالجة مشكلة إدارة ما بعد الصراع.

٧ - **السيدة بوجانكوكا** (فنلندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقالت إنها تلتمس مزيداً من التوضيح بشأن دور الجمعية العامة في تناول قضية الأطفال والصراع المسلح في منظومة الأمم المتحدة. وتساءلت عما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من ''خطط العمل المحددة بمراحل زمنية'' لضمان تنفيذ المعايير على أرض الواقع، وإذا حدث ذلك، فما هي أنسب الأدوات التي ستوجد على المستوى الوطني. وأخيراً قالت إنها ستقدِّر إمكانية الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي في تعزيز حماية الأطفال استناداً إلى الحقوق.

٨ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه مما يخيِّب الآمال أن تقرير الممثلة الخاصة لم يعرض مزيداً من التفاصيل بشأن معاناة الأطفال الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي. وقالت إن وفدها قد طالب مراراً مكتب الممثلة الخاصة بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تشاهد بشكل مباشر انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة والتي ترتكبها إسرائيل. ولهذا فإن وفدها يفضل أن تشير الممثلة الخاصة إلى الطريقة التي تعتزم بها معالجة الحالة.

٩ - **السيدة كوماراسوامي** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح): قالت إنها تتفق مع ممثل السودان بشأن الدور الرئيسي للجمعية العامة، مشيرة إلى أن الولاية المناطة بمكتبها إنما تنشأ من هذه الهيئة. بيد أنه من الأهمية أن يكون ماثلاً في الأذهان أن هناك منتديات أخرى للعمل مثل مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمشاركة الدول الأعضاء في صياغة التقارير، قالت إن مكتبها أرسى سياسة جديدة حيث أن محتويات التقارير يتم تبادلها مع الدول الأعضاء قبل إصدار التقرير النهائي.

١٠ - وفيما يتعلق بدارفور، فقد أُعد تقرير منفصل عن السودان وقُدم إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع والمسلح. أما عن المعلومات الواردة في هذا التقرير، فقد تحققت منها جهات فاعلة على أرض الواقع، ومن بينها وكالات تابعة للأمم المتحدة. أما فيما يتعلق ''بالاستراتيجية المتعمدة'' المذكورة في الفقرة ١٤، قالت إن الجهات الفاعلة الرئيسية في حالة دارفور كانت جهات فاعلة من غير الدول ومن المعروف أيضاً أن بعض هذه الجهات الفاعلة من غير الدول لديها ارتباطات وثيقة مع الحكومة السودانية. وينبغي أن يطمئن ممثل السودان بأنه ليست هناك صلة بين مكتب الممثلة الخاصة وعملية الرصد والإبلاغ المطلوبة بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويعتبر البرنامج السياسي الوحيد فيما يتعلق بالمكتب هو حماية الأطفال.

١١ - وأخيراً، قالت إنها تتفق بأنه لا يولى اهتمام كافٍ إلى عملية إعادة التأهيل وإعادة إدماج الأطفال بعد انتهاء حالات الصراع. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى أن تتحرك منظومة الأمم المتحدة إلى ما يتجاوز عملية التشهير والتقريع وأن تعد مشاركة مستديمة لكي تفيق البلدان من حالات ما بعد الصراع.

١٢ - ورداً على سؤال طرحته ممثلة فنلندا، قالت إن استمرار الدعم من الجمعية العامة لولاية مكتب الممثلة الخاصة سوف يكفل له أن يفحص جميع الحالات محل الاهتمام. وفيما يتعلق بخطط العمل، قالت إن مكتبها

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة يدرسان إنشاء قائمة مرجعية بإجراءات محددة يجب أن تتخذها البلدان لإتمام عملية الانتقال من الصراع إلى التسريح. وقالت إن المكتب مهتم في الواقع بشأن تعزيز الحقوق على المستوى الميداني، وخصوصاً فيما يتعلق بالفتيات والأطفال المشردين داخلياً. وفي المستقبل، يعتزم المكتب أن يركز بشكل أكبر على البحوث ويأمل في أن يبدأ في سنة ٢٠٠٧ في دراسة للتقييم تستغرق عشر سنوات، شريطة أن تتوافر الأموال اللازمة. وأخيراً، قالت إنها تعتزم زيارة لبنان وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١٣ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن وفده يتطلع إلى مشاهدة استعراض منتصف المدة الخاص بآلية الرصد والإبلاغ. ولدى إنشاء هذه الآلية، اتفق على أنها سوف تقتصر على الحالات الأفريقية. ومن المأمول فيه أن يتسع نطاقها ليشمل جميع الجوانب، وذلك لكي يطلع المجتمع الدولي على الحقائق على أرض الواقع، وخصوصاً على الخطط الرامية إلى الانتقال إلى المرحلة التالية، ألا وهي مرحلة تنفيذ الجزاءات.

١٤ - **السيدة أجالوفا** (أذربيجان): قالت إن وفدها، في حين يؤيد بعض المجالات ذات الأولوية المبيَّنة في تقرير الممثلة الخاصة، بما في ذلك التدابير التي تعالج احتياجات الفتيات وأطفال اللاجئين المشردين داخلياً، يرى أن تركز التقارير في المستقبل على حالات الصراع المجمَّدة وحالات الصراع التي طال أمدها وتأثير ذلك على الأطفال.

١٥ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن وفده في حين يعرب عن استعداده للتعاون مع الممثلة الخاصة ويرحِّب بقرارها لزيارة السودان، يشعر بالاستياء، كما لوحظ من قبل لأن السودان أشير إليه بصفه خاصة في الفقرة ١٤. وقال إن البيانات السلبية وغير الدقيقة إنما تعطل فحسب عملية السلام.

١٦ - **السيدة كوماراسوامي** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح): أعربت عن اتفاقها مع ممثلة أذربيجان بشأن الحاجة إلى ضمان سُبُل العيش المستدامة للأشخاص الواقعين في حالات من الصراع الممتد وما بعد انتهاء الصراع. بيد أن مكتبها قد ركَّز على الحاجة الفورية لتسريح الأطفال الجنود ومعاقبة الجناة بسبب خطورة الحالة. وقد استهلَّت حواراً مع لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حالات الصراع الممتد وحالات ما بعد انتهاء الصراع، وأعربت عن أملها في إنجاز ما هو أكثر في هذا المجال في المستقبل.

١٧ - **السيدة بوجانكوكا** (فنلندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلغاريا ورومانيا البلدين المنضمين إلى الاتحاد وعن تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة المرشحة للانضمام وعن بلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة: ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية ملدوفا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماماً كبيراً إلى أن يتم على نطاق العالم تنفيذ الأهداف الواردة في ''عالم صالح للأطفال''. وتُناشد الدول التي لم تصدِّق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين أن تفعل ذلك. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من التحفظات على الاتفاقية. وهذه التحفظات وخصوصاً تلك التي لا تتوافق ومع هدف ومقصد المعاهدات ينبغي سحبها أو تحديد نطاقها.

١٨ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعمل بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الجهات الفاعلة، ومن بينها المنظمات غير الحكومية، لضمان توفير حماية أفضل لجميع الأطفال. ويعتبر التعاون من هذا النوع من الأمور الأساسية.

١٩ - وأعربت عن الأمل في أن يسفر تقرير الأمين العام عن العنف ضد الأطفال مع ما يرافقه من توصيات للدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، عن اتخاذ إجراءات ضرورية على جميع المستويات لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف البدني والنفسي.

٢٠ - وبشأن مسألة تشغيل الأطفال، قالت إن التقرير يذكِّر القُرَّاء بأن الأطفال لا ينبغي أن يوجدوا أصلاً في مكان العمل. وهناك الكثير الذي يتعيَّن القيام به لتحسين حالة ٢٠٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة ما زالوا في ميدان العمل في سنة ٢٠٠٤، وفقاً لما ذكرته منظمة العمل الدولية، وخصوصاً أولئك الذين يعملون في ظروف خطيرة للغاية. ويسجِّل تقرير صادر من منظمة العمل الدولية بعنوان ''نهاية تشغيل الأطفال: شيء ليس بعيد المنال'' بعض التحسُّن الذي حدث مؤخراً في الأرقام، التي انخفضت بنسبة ١١ في المائة خلال فترة أربع سنوات، وبنسبة ٢٥ في المائة في حالة الأطفال العاملين في أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشجع الدول، كمسألة ذات أولوية، على التوقيع والتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل وبشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٢١ - وأوضحت أن واحدة من المسائل التي تثير القلق بصفة خاصة وجود ١,٢ مليون طفل هم ضحايا الاتجار بالأطفال كل سنة، وفقاً لما ذكرته منظمة العمل الدولية. وكثير منهم أجبروا على ممارسة الاستغلال الجنسي التجاري أو أشكال أخرى من العمل. ووفقاً لتقرير صادر حالياً من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ''حالة الأطفال في العالم سنة ٢٠٠٦: المستبعدون والمستترون''، فالأطفال الذين يجري استغلالهم يمنعهم مرتكبو الإساءة من أن يعرف حالتهم أحد ويحارب الاتحاد الأوروبي الاتجار من خلال المحافل الدولية والإقليمية، والتشريعات وتمويل البرامج.

٢٢ - وبعد أن رحبت بتقرير المقرر الخاص عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، حثَّت الدول على أن تجرِّم وتعاقب بشكل فعال جميع أشكال الاستغلال الجنسي وإيذاء الأطفال وأن تعالج احتياجات الأطفال المعنيين والأسباب الأصلية للمشكلة. ويهاب بالدول أن تنظر في التوقيع والتصديق على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه.

٢٣ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يؤيد المبادرات الرامية إلى إذكاء الوعي بمحنة الأطفال الذين يجري استغلالهم في الصراعات المسلحة، بما في ذلك متابعة طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن استخدام الأطفال الجنود. ويدرس الاتحاد الأوروبي طرقاً لتنفيذ هذا القرار من خلال عملياته الخاصة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالتعاون بشكل ناشط مع الممثلة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال في الصراع المسلح. وتناشد الدول الإسراع في التصديق على نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، وبمقتضاه يعتبر العنف الجنسي وتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في القوات المسلحة فئتين من جرائم الحرب. وينبغي أن يمثُل أمام العدالة جميع الجناة الذين يقترفون جرائم ضد الأطفال في الصراعات المسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى حالة الفتيات.

٢٤ - وأشادت بجهود الأمين العام الرامية إلى التصدي للاستغلال الجنسي والإيذاء الذي يمس الموظفين والأفراد ذوي الصلة التابعين للأمم المتحدة. وتقع على الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات مسؤولية خاصة في تدريب أفراد الوحدات العسكرية الوطنية واعتبارهم خاضعين للمساءلة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمحاربة المشكلة من خلال اتخاذ إجراءات من جانبه، وخصوصاً المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة'' وإشراك مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية والمبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. واختتمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي لديه برامجه الخاصة الهادفة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك مبادرتا العودة إلى المدرسة ومكافحة الاتجار وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي.

٢٥ - **السيد مبويندي** (ناميبيا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأعرب عن كامل الدعم المقدَّم من الجماعة من أجل إنشاء آلية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح. وقال إن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي قد أدرجت أهداف ''عالم صالح للأطفال'' في برامجها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من وطأة الفقر، وهي تعمل بشكل مستمر على إنجاز الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وهي تولي اهتماماً خاصاً بالاحتياجات الإنمائية للأطفال وبشأن توفير التعليم الجيد والخدمات الصحية وبشأن تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف. وقال إن الإضافة التي وضعتها الجماعة بشأن منع العنف ضد النساء والأطفال والقضاء عليه، والميثاق الذي وضعته الجماعة بشأن الحقوق الاجتماعية الأساسية، يكفلان الحقوق الفردية المكرَّسة في الصكوك الدولية ذات الصلة. وهناك بروتوكول وضعته الجماعة الإنمائية بشأن التعاون في مجالي التعليم والتدريب يستكمل الجهود الوطنية الرامية إلى توفير التعليم الجيد، ومن أجلهما توجه الأمم المتحدة وشركاء آخرون الترحيب والدعم الضروري جداً.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الصادر سنة ١٩٩٩ بشأن الصحة يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق المستويات المقبولة للصحة من أجل الأطفال. وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية، تعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع شركاء آخرين لتنفيذ حملات تطعيم مستدامة ضد شلل الأطفال والسل وغيرهما من الأمراض المعدية. وقد ساعدت هذه الحملات في توعية الناس بأهمية الرعاية الصحية الأولية، بيد أنها يجب أن تتبعها عملية الاستثمار في القطاع الصحي. وقد أسفر انتشار نقص المناعة البشرية/الإيدز عن تزايد عدد الأيتام والأطفال المصابين بهذه الأمراض. وناشد الشركاء المتعاونين بمواصلة دعم الجهود في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لمكافحة هذا الوباء، في ضوء الالتزامات المعلنة أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٢٧ - ومضى قائلاً إن الأطفال هم دائماً بين أول من يتضرر من الصراعات المسلحة. ويجب توحيد جوانب التقدم المحرزة في تطبيق المعايير والقواعد الدولية الرامية لحمايتهم. ويجب القيام بما هو أكثر من ذلك لمعالجة مشكلة الأطفال الجنود، واستثمار مزيد من الموارد في منع الصراعات وحلها.

٢٨ - ومضى قائلاً إنه من بين الاهتمامات الرئيسية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي الاتجار بالأشخاص بما فيهم الأطفال، داخل البلدان وعبر الحدود الدولية. ويجب مواصلة تعزيز الآليات الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وذلك للتصدي لهذه المشكلة. وينبغي مواصلة إيلاء

الاهتمام إلى حماية الأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال المشردين في جميع أنحاء العالم.

٢٩ - واختتم قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ترحب بمشروع الاتفاقية بشأن حقوق المعوقين، التي ينبغي أن تكفل تمتع الأطفال المعوقين الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لهم. وأعرب عن الأمل في أن تعتمدها الجمعية العامة.

٣٠ - **السيدة أوتاني** (اليابان): قالت إن بلدها ملتزم تماماً بنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وقد جعلت حكومة اليابان تعزيز الأمن البشري واحداً من أعمدة سياستها الخارجية. وقالت إن حكومة اليابان قررت، بالتعاون مع الأمم المتحدة، أن تقدِّم مساعدات بمبلغ ٨٧٤ ٩٧٧ دولاراً إلى المشروع المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية بشأن بناء القدرات فيما يتعلق بإعادة تأهيل الأطفال والمعلمين في الشيشان من النواحي النفسانية والتربوية والطبية — الاجتماعية. وقالت إنه من الأهمية بمكان أن الأطفال ساهموا من خلال خبراتهم في تقرير الخبير المستقل المعني بالعنف ضد الأطفال. وتأمل حكومتها في أن يتم توزيع المعلومات الواردة في التقرير على نطاق واسع وأن تتخذ جميع الدول الأعضاء إجراءات عاجلة لمعالجة العنف ضد الأطفال. وتبذل اليابان جهوداً كبيرة لمحارة الانتشار المتزايد لإساءة معاملة الأطفال وبغاء الأطفال. وفي سنة ٢٠٠١، استضافت اليابان المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وفي سنة ٢٠٠٤، قامت بتنقيح تشريعاتها بشأن إساءة معاملة الأطفال ورعاية الأطفال.

٣١ - ومضت قائلة إن العالم يدرك بشكل متزايد مشاكل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وترحب حكومتها بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراع المسلح في خمسة بلدان أفريقية، وتأمل هي أن تقدم هذه الآلية معلومات موضوعية وموثوقة بشأن الحالة هناك. ومن الأهمية التركيز على تقديم المساعدة إلى برامج إعادة الإدماج فيما يتعلق بالأطفال الجنود السابقين. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦، قدَّمت اليابان المساعدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مشروع إعادة الإدماج في منطقة البحيرات العظمى، وسوف تواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتحسين حالة الأطفال في الصراع المسلح.

٣٢ - ومضت قائلة إن الأطفال يتضررون من الكوارث الطبيعية وهم مستبعدون نتيجة لهذا من السلع والخدمات الأساسية. وفي سنة ٢٠٠٥، نفَّذت اليابان خطة للدعم للضحايا الأطفال بسبب أمواج تسونامي في المحيط الهندي. وتركز الخطة على حماية الأطفال، بما في ذلك تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص ولتمكين الأطفال من البقاء بمكافحة الأمراض المعدية. واستناداً إلى خبراتها، سوف تسعى اليابان إلى تقديم المزيد من المساهمات في هذا المجال.

٣٣ - **السيدة خطاب** (مصر): قالت إن بلدها كان من بين العشرين دولة الأولى للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وقد لعبت دوراً ناشطاً في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لإنجاز دراسة الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال. وقام المجلس الوطني المصري للطفولة والأمومة بتنسيق الأنشطة الإقليمية وعقد اجتماعاً لمشاورة إقليمية في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقالت إن البلدان الواقعة في منطقتها ملتزمة بتنفيذ توصيات تقرير الخبير المستقل. ولدى مصر لجنتها الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال، وهي تضم ممثلين من الحكومة ومنظمات غير حكومية ومهنيين من وسائل الإعلام وقيادات من أصحاب الرأي ورجال الدين. وقد وافقت اللجنة على اتباع سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف ضد الأطفال، واعتمدت في سنة

٢٠٠٦ خطة عمل للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتبذل جهود مخلصة لكسر حلقة الصمت التي كانت تحيط ببعض أشكال العنف، مثل حالات الزواج المبكر والزواج القسري والعنف العائلي وختان الإناث.

٣٤ - ومضت قائلة إنه أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ خط استغاثة هاتفي للأطفال. وهو عبارة عن خدمة طوال ٢٤ ساعة ويمكن لأي طفل في مصر أن يتصل به مجاناً. وتنال كل شكوى يتم تلقيها الرعاية الفورية والدقيقة من موظفين مهنيين مدربين. ويدرك الآباء والمعلمون والمهنيون العاملون مع الأطفال ومن أجلهم الآن قيمة الإصغاء لصوت الأطفال ومراعاة آرائهم، انسجاماً مع المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل. ويجري ترجمة تقرير الخبير المستقل المعني بالعنف ضد الأطفال إلى اللغة العربية. وقالت إن مصر تؤيد تعيين ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف ضد الأطفال، على النحو الموصى به في التقرير. وينبغي إيلاء أولوية عليا في أي إجراء يتخذ مستقبلاً لتنفيذ توصياته فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال في فلسطين ولبنان.

٣٥ - **السيد أميل** (باكستان): قال إن أي نوع من العنف ضد الأطفال يقتضي تكلفة كبيرة من المجتمع فهو قد يسفر عن مشاكل اجتماعية وصحية طول العمر، بما في ذلك الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والسلوك العدواني والمعادي للمجتمع، واختلال الأداء في المدرسة وفي العمل فيما بعد، والميل إلى ارتكاب الجريمة. وقال إن الرؤية الخاصة بوجود مجتمعات أكثر أماناً للأطفال تتطلب نهجاً متعدد الجوانب يقوم أساساً على المستوى الوطني مع دعم قوي من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وينبغي أن يركز مثل هذا النهج على تعزيز برنامج لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً من أجل مكافحة الأخطار الصحية الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحل الصراعات التي أسفرت عن حالات من الإعاقة والاستغلال والعنف الجنسي والتشريد بين آلاف عديدة من الأطفال، بما في ذلك تجنيد ٢٥٠ ٠٠٠ طفل كأطفال جنود؛ وتدابير فعَّالة لمقاومة الملاريا وغيرها من الأمراض والحد من معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من خلال التطعيم وتحسين الحالة الصحية للأمهات، وتحقيق هدف الألفية فيما يتعلق بالتعليم، في عالم حيث لا يزال خارج الدراسة ما يقدَّر بـ١٥٠ مليون طفل في عمر الدراسة الابتدائية، ومن بينهم ٥٢ مليون فتاه.

٣٦ - ونتيجة للمشاورة الإقليمية لجنوب آسيا المعقودة في إسلام أباد في أيار/مايو ٢٠٠٥ تحضيراً لدراسة الخبير المستقل، يوجد الآن محفل لجنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال مع ممثلين من ثمانية بلدان في المنطقة وفريق عامل معني بالعنف ضد الأطفال. وقد ركَّز الاجتماع الأول لهذا المحفل المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٦ على حالات الزواج المبكر والعنف البدني والنفسي ضد الأطفال.

٣٧ - ومضى قائلاً إن باكستان اعتمدت تدابير عديدة للقضاء على العنف ضد الأطفال ولتعزيز حقوق الطفل. وقد عدَّلت قانونها الجنائي لتجريم الزواج المبكر والزواج القسري وهي الآن طرف في اتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقيات الأساسية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية، والاتفاقية التي أعدتها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعنية بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وقال إن باكستان لديها لجنة وطنية معنية برفاه الطفل ونمائه، لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ولديها خطة عمل وطنية لمعالجة القضايا الأساسية لحماية الطفل. وقد مُنعت المعاقبة البدنية وجميع أشكال المعاملة القاسية للأطفال في المدارس. والتعليم مجاناً حتى الفصل الدراسي العاشر، وتولي حملة محو الأمية اهتماماً

مماثلاً للفتيات. وتهدف خطة العمل الوطنية، التي تسمى ''التعليم من أجل الجميع'' إلى الالتحاق الشامل بالتعليم المدرسي الابتدائي بحلول سنة ٢٠١٥. ولتشجيع تعليم الفتيات، تتوافر حوافز خاصة مثل الزي الرسمي والكتب الدراسية والوجبات المدرسية كلها مجاناً. وفي قطاع الصحة، تغطي حملة التطعيم الآن ٧٧ في المائة من الأطفال. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، جرى القضاء على تشغيل الأطفال في صناعة كرة القدم وفي صناعة السجاد، وتُبذل جهود الآن للقضاء عليها في صناعة المنتجات الخاصة بالجراحة.

٣٨ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل فيما يتعلق بدراسة الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال ينبغي إدراجها في القوانين الوطنية واستخدامها كأساس للتعاون الدولي بشأن هذه القضية. وقال إنه ينبغي أن يتسم جمع المعلومات من أجل تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح بالحيذة وأن يخلو من التسييس. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الأطفال ليس فقط أثناء الصراعات المسلحة بل أيضاً في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقال إن وثيقة السودان الإطارية ''سودان صالح للأطفال'' التي تضم الأهداف الواردة في القرار النهائي لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية سنة ٢٠٠٢ المعنية بالأطفال، بشأن ''عالم صالح للأطفال''، تعكس التزام السودان بالأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة وبالاتفاقيات الإقليمية بشأن الأطفال. وقال إن رعاية الأطفال التزام ديني ووطني وإنساني. وقال إن المجلس الوطني المعني برعاية الأطفال يشرف على رفاه الأطفال في السودان بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والوكالات الإقليمية. واقترح عقد برلمان للأطفال كمنبر للأطفال للتعبير عن آرائهم وشواغلهم وإعدادهم للمشاركة المستقبلية في صنع القرار كمواطنين راشدين. وأثنى على الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لبرامجها الخاصة بالطعام والصحة والتعليم، وقال إنه يتطلع إلى مزيد من التعاون الدولي حيث أقيم مناخ للسلام في الجنوب وفي دارفور. وأعرب عن قلقه إزاء محنة الأطفال العرب الخاضعين للاحتلال الأجنبي في فلسطين والجولان السوري المحتل والأطفال اللبنانيين عقب المذابح الشنيعة التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان.

٣٩ - **السيد ديغيا** (بربادوس): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن الاستثمار في مجال أطفال الجماعة يعتبر واحداً من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها أية حكومة؛ فبقاء البشرية في المستقبل يتوقف في الحقيقة على الطريقة التي يصون بها المجتمع الدولي أطفال العالم. ولهذا فإنه يشيد بالأمم المتحدة لجهودها لجعل اتفاقية حقوق الطفل صكاً عالمياً ولزيادة قدرة الدول على تنفيذ أحكام الاتفاقية.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن حالة الأطفال لا تزال مع ذلك مصدراً لقلق كبير، على النحو الذي يظهر في تقرير الأمين العام عن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (A/61/270). ويعتبر تقصير كثير من الدول في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلى درجة كبيرة نتيجة المشاكل الهيكلية مثل النظام التجاري الدولي غير المنصف وغير المتكافئ، والافتقار إلى الديمقراطية والشفافية في النظم المالية والاقتصادية الدولية. وما لم تحل هذه المشاكل، سوف يظل العالم النامي يتخلف وراء العالم المتقدم النمو وسوف يتعرَّض الأطفال للمعاناة أكثر من غيرهم.

٤١ - وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، يجب أن تكون السنوات العشر التالية سنوات التنفيذ والتعبئة الجماعية. وهو لذلك يثني على الأمين العام لأنه أوصى بعددٍ من الأهداف الإضافية التي سوف تيسِّر رصد التقدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف. ورغم أن البلدان

النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، يجب أن تُستكمَّل الجهود على المستوى الوطني بنظام دولي مؤازر، بما في ذلك تحسين النظام العالمي للإدارة الرشيدة، وزيادة التماسك في عمليات الأمم المتحدة وإتاحة صوت أكبر للأمم المتحدة في سياسة التنمية على المستوى العالمي. ويجب أيضاً تنفيذ الالتزامات المتعلقة بزيادة الموارد المالية من أجل التنمية والتي أُعلنت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلينيغلز في سنة ٢٠٠٥ وفي مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، وناشد البلدان المتقدمة النمو بأن تعمل على الوفاء بالهدف بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإلى حين أن تصبح العولمة وتحرير التجارة أكثر شمولاً وتتوزع فوائدهما بشكل أكثر عدلاً، سوف تظل معاناة الأطفال.

٤٢ - وبعد أن أكد على الخطر على التنمية والذي يطرحه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار إلى أن آثار هذا المرض في بعض مناطق العالم تعكس رأساً على عقب المكاسب المتأتية في مجال وفيات الأطفال. وقد جعلت بلدان الجماعة الكاريبية من مكافحة هذا الخطر على شبابها ومستقبلهم أولوية من الأولويات وطالب بتخصيص مزيد من الموارد لهذه المسألة. وقال إنه لهذا يرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقال إن الإعلان يجب أن ينفَّذ على وجه الاستعجال.

٤٣ - ومضى قائلاً إن بلدان الجماعة الكاريبية تخصص ما يتوفَّر لديها من موارد مالية محدودة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وجميع الدول الأعضاء لديها برامج وطنية خاصة بالإيدز تهدف في جملة أمور إلى الحد من انتقال المرض من الأم إلى الطفل كما شُرع في تنفيذ برامج توعية عامة. وتعتبر بلدان الجماعة الكاريبية التعليم حقاً أساسياً فضلاً عن كونه أداة لزيادة الوعي بفيروس الإيدز، ومكافحة تشغيل الأطفال والنهوض بالتنمية. وفي جميع أنحاء المنطقة يعتبر التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً وفي معظم الحالات تعتبر المواظبة إلزامية في الأعمار من ٥ سنوات إلى ١٦ سنة. واختتم قائلاً إن البنين والبنات لديهم فرص متساوية للحصول على التعليم والأنشطة الرياضية.

٤٤ - **السيد أديكاني** (نيجيريا): أعرب عن شعوره بالقلق إزاء الحالة الصعبة للأطفال في كثير من بقاع العالم على النحو الذي يصوره تقرير الخبير المستقل فيما يتعلق بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299)، وأكد على الضرورة الملحَّة لتنفيذ التوصيات التي قدمها الخبير المستقل وأعرب عن دعمه لتعيين ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف ضد الأطفال.

٤٥ - ورغم أن تعزيز حقوق الطفل يعتبر مسؤولية مشتركة يتحملها المجتمع الدولي، فإن الحكومات الوطنية تتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن توفير الإطار القضائي اللازم لضمان حقوق الأطفال. وأضاف قائلاً إن حكومته قد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل في سنة ١٩٩٢، واعتمدت قانون حقوق الطفل في سنة ٢٠٠٣ وعزَّزت أوجه الحماية القانونية لحقوق الأطفال في جميع ولايات الاتحاد. واعتمدت حكومته أيضاً قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وأنشأت الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص وغيره من المسائل ذات الصلة، التي عملت ضمن أمور أخرى على محاربة الاتجار بالأطفال وتشغيل الأطفال ونفَّذت برنامج التأهيل والإدماج للأطفال ضحايا الاتجار.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن هناك ما يزيد على ٦٥ مليون من سكان نيجيريا البالغ عددهم ١٤٠ مليون هم أطفال وأن حكومته التي تعتبر التعليم حقاً إنسانياً أساسياً وكذلك أداة للتنمية، قد نفَّذت البرنامج العالمي للتعليم الأساسي الذي يكفل التعليم الإلزامي المجاني للأطفال حتى المستوى الثانوي

المتوسط. كما يُعتبر النظام الوطني للرعاية الصحية الذي يقدم الوسائل الطبية المجانية للأطفال نوعاً من الاستثمار في مستقبل البلد. فالأطفال لهم الحق في أن يسمع صوتهم بشأن المسائل التي تمس حياتهم؛ وعلى سبيل المثال فإن برلمان أطفال نيجيريا، الذي افتتح في سنة ٢٠٠٠، يجتمع كل ربع سنة لمناقشة المسائل الموضوعية. وإضافة إلى ذلك نظَّم البرلمان في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ وهو اليوم الوطني للطفولة، حلقة دراسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال وعرض خطة عمل على رئيس الجمهورية.

٤٧ - **السيد حاتم** (العراق): قال إن الأطفال الذين يدركون حقوقهم كأطفال سوف يصبحون مواطنين أفضل في المستقبل. وقال إن العراق يعتبر طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، التي أُدرجت مبادئها في الدستور العراقي الجديد؛ وقد أوصت لجنة بانضمام العراق إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال. وقال إن الحكومة الانتقالية تركز على الرعاية الصحية الأوَّلية وعلى التحصين وفي المناطق الريفية وبناء القدرات في المستشفيات. وبنهاية الربع الأول لسنة ٢٠٠٦، تضمَّن التخطيط ما يزيد على ١٥٠ مركزاً من مراكز التحصين الجديدة وأثناء الحملتين الخاصتين بالتحصين ضد شلل الأطفال والتي جرت في صيف عام ٢٠٠٥ جرى بالفعل تحصين جميع الأطفال المستهدفين البالغ عددهم ٤,٧ مليون طفل.

٤٨ - ومضى قائلاً إن وزارتي التعليم والتعليم العالي قد اتخذتا خطوات هامة لتحسين نظام التعليم وتدريب عشرات الآلاف من المعلمين، وتجديد آلاف المدارس وافتتاح عشرات المدارس النموذجية وكلها أدت إلى زيادة ملحوظة في القيد بالمدارس. وهناك كثير من مشاريع التجديد الجارية في القطاع الجامعي أيضاً. بيد أن حالة الأمن استمرت تشكِّل عقبة خطيرة أمام التقدُّم في تلك المجالات. وناشد الأمم الصديقة والمنظمات الدولية بتقديم المعونة للعراق لبناء مستقبل أفضل للجيل القادم.

٤٩ - **السيد ساردنبرغ** (البرازيل): قال لا ينبغي ادخار أي جهد لضمان المتابعة الصحيحة لتقرير الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. ومن الخطوات الأولى الهامة الاعتراف بالمشكلة القائمة وإعلان التزام بمواجهتها. وقال إنه يتفق مع الخبير المستقل بأن أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال غير مقبول، منوهاً بأن حكومته قد أنشأت عدة خطوط استغاثة هاتفية لتشجيع الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والمواد الإباحية عن الأطفال على شبكة الإنترنت. وقد تلقت الشرطة أيضاً تدريباً خاصاً في تلقي الشكاوى وملاحقة الأفعال المخلة ضد الأطفال والمراهقين. وسوف يعدل نظام عدالة الأحداث لتعزيز الإدماج في المجتمع وذلك بالحد من معدلات الإيداع في المؤسسات الإصلاحية من خلال استخدام البدائل المجتمعية الأساس وبإبقاء الأسر سليمة على حالتها الأصلية.

٥٠ - ومضى قائلاً إن برنامج القضاء على تشغيل الأطفال، استناداً إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل والاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها يقدم رواتب للأسر من أجل إبقاء الأطفال في المدارس وتشجيع الأنشطة بعد انتهاء الدراسة. ونتيجة لذلك فإن معدل تشغيل الأطفال فيما يتعلق بفئتي الأعمار من ٥ إلى ٩ سنوات ومن ١٠ إلى ١٧ سنة قد انخفض بنسبة ٦١ في المائة وبنسبة ٣٦ في المائة على التوالي في الفترة ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٤. وقال إن إنشاء الشبكة لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين أفضى إلى إنشاء مراكز لرعاية الأطفال والمراهقين والأسر المعرَّضة للعنف الجنسي، وخصوصاً في المناطق التي يحدث فيها الاتجار

وفي مناطق الحدود. وإضافة إلى ذلك، أُجريت حملات توعية، وجرى تعزيز نظام خطوط الاستغاثة الهاتفية وقُدِّم المزيد من التدريب والموارد إلى المرشدين الاجتماعيين. ويجري أيضاً تدريب المعلمين للتعامل مع مسائل مثل العنف والإهمال والتخلي وإساءة المعاملة والاستغلال.

٥١ - ومضى قائلاً إن تصدي حكومته للعنف ضد الأطفال يستند إلى نهج صحي عام. فالعاملون الطبيون يبلغون عن أية حالات يشتبه بها إلى مجلس الوصاية للإحالة إلى السلطات المختصة، ويعرض برنامج صحة الأسرة التابع لوزارة الصحة خدمات توعية لمنع العنف العائلي. زيادة على ذلك، يدرس الكونغرس إصدار قانون لحظر العقوبة البدنية في المترل. وعلى المستوى الدولي، استضافت حكومته مؤخراً اجتماعاً للخبراء بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية الأطفال والرعاية البديلة للأطفال الذين لا يلقون رعاية والدية.

٥٢ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن حكومته التي تلتزم بحقوق الأطفال هي طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وخصِّصت وزارة مستقلة لرعاية النساء والأطفال ونصّت السياسة الوطنية لسنة ١٩٩٤ بشأن الأطفال على التزامات البلد، في حين كرَّس قانون التعليم الابتدائي لسنة ١٩٩٠ الحق في التعليم. وقد أولي تعليم البنات أعلى أولوية مع إلغاء دفع الرسوم فيما يتعلق بالبنات حتى الصف الدراسي الثاني عشر. وقد تحقَّقت المساواة بين الجنسين في المدارس وتركز الحكومة حالياً على تحسين نوعية التعليم في جميع المستويات، مع التشديد على إدراج الأطفال المعوقين في مؤسسات التعليم العام. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال وسوء التغذية وتحسَّنت صحة الأمهات. وقد تم القضاء على شلل الأطفال وأخذ نقص الأيودين في الانخفاض. وقد ساهمت مكمِّلات فيتامين أ والعلاج بالإماهة الفموية في إنقاذ ملايين من أرواح الأطفال.

٥٣ - ومع ذلك لا يزال الأطفال في بنغلاديش معرَّضين للخطر نتيجة للفقر والاتجار والاستغلال والعنف. ويجب تعزيز القدرات لمعالجة قضايا الأطفال، وقد حدَّدت حكومته أربعة أهداف: خلق الفرص من أجل نماء الأطفال، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات الأساسية؛ تعزيز أفضل المصالح للطفل في جميع الحالات؛ السلامة والأمن؛ حماية حقوق الأطفال. وسوف يستخدم نهج متعدد القطاعات لتحقيق تلك الأهداف.

٥٤ - ومضى قائلاً إن القوانين الخاصة بعمل الأطفال، وخصوصاً قانون الأطفال الصادر سنة ١٩٧٤ والقواعد الخاصة بالأطفال الصادرة سنة ١٩٧٦ يجري تنفيذها بشكل صارم، بما في ذلك عمل الأطفال في صناعة الملابس، وتبذل الآن جهود للقضاء على تشغيل الأطفال في القطاعات غير النظامية من خلال التعليم غير النظامي. وهناك مبادرات أخرى جديرة بالذكر تشمل ''الموارد المناسبة لتحسين بيئة أطفال الشوارع''، وهو مشروع تضطلع به وزارة الرعاية الاجتماعية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإنشاء لجنة دائمة برلمانية، للإشراف على شؤون المرأة والطفل وتسمية العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ باعتباره عقد حقوق الطفل في بنغلاديش والاحتفال بيوم ٣٠ أيلول/سبتمبر باعتباره ''يوم الطفلة''.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن بنغلاديش، على المستوى الإقليمي، صدَّقت على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء وهي من الدول الموقِّعة على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا. وشدَّد على ضرورة التركيز على

حالة الأطفال الذين يتأثرون بالصراع المسلح وبحقوق الأطفال الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الأجنبي وللتصدي لويلات الاتجار بالأشخاص والعنف. واختتم قائلاً إن وفده باعتباره الراعي الأساسي للقرار السنوي بشأن العقد الدولي لثقافة السلام وعدم العنف فيما يتعلق بأطفال العالم، يأمل في أن يحظى مشروع القرار بتأييد واسع.

٥٦ - **السيدة غو سياومي** (الصين): قالت إن هناك تحديات كثيرة، رغم ما أحرز من التقدم، لا تزال قائمة في وجه حماية حقوق الأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون لتعزيز حقوق الأطفال والقضاء على الأسباب الأصلية لانتهاكات تلك الحقوق. ويجب أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص بدور أكبر وأن تقدم للبلدان النامية العون المالي والتقني لإيجاد بيئة مواتية من أجل النمو الصحي لأطفال العالم.

٥٧ - وأضافت قائلة إن أطفال الصين يمثلون خمس مجموع أطفال العالم وأن حكومتها حريصة على التزامها إزاء أطفالها. ويشمل الإطار القانوني المحلي المتعلق بحماية حقوق الأطفال الدستور وقانون الشؤون المدنية وقانون التبني وقانون حماية القُصَّر وقانون التعليم الإلزامي. ويوجد نظام على مستوى الأمة لشؤون الأطفال ويشمل جميع الإدارات الحكومية المختصة مع اللجنة العاملة التابعة لمجس الدولة المعني بشؤون المرأة والطفل ويؤدي دوراً رئيسياً. ويهدف برنامج السنوات العشر الحالي المعني بنماء الأطفال في الفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ إلى الوفاء بالالتزامات المعلنة في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل من خلال اتخاذ تدابير ملموسة في مجالات مثل الصحة والتعليم والتشريع والبيئة.

٥٨ - ومضت قائلة إنه أحرز مزيد من التقدُّم في سنة ٢٠٠٦. وفي أيلول/سبتمبر بدأ نفاذ القانون المنقَّح الخاص بالتعليم الإلزامي، والذي يشمل أحكاماً بشأن التخصيص الاختياري للموارد لضمان التنمية المتوازنة للنظام التعليمي. وقُدم مشروع منقَّح لقانون حماية القُصَّر إلى اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الشعبي في آب/أغسطس. وكرس المشروع المبادئ لإيلاء الأولية للأطفال والمصالح العليا للطفل وأكد على الحقوق الأساسية للأطفال.

٥٩ - وأضافت قائلة إن الصين قد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل في سنة ١٩٩١ وصدَّقت على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، وهي تدرس التوقيع على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وقد صدَّقت الصين أيضاً على الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وعلى اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الطفل والتعاون فيما يتصل بالتبني فيما بين البلدان.

٦٠ - واستطردت قائلة إن لجنة حقوق الطفل نظرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في التقرير الدوري الثاني للصين؛ وتتخذ حكومتها خطوات لتنفيذ توصيات اللجنة وهي تعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمتابعة نظر اللجنة في التقرير. واختتمت قائلة إن حكومتها تتطلع إلى مواصلة التعاون المثمر مع اللجنة بيد أنها حثَّت اللجنة على أن تتعامل بحذر إزاء المعلومات الآتية من خلال شتى القنوات نظراً لأن تلك المعلومات يمكن أن تكون مضللة. ورغم أن الصين تمر بفترة من التحول الاقتصادي والاجتماعي ولا تزال هناك مشاكل اجتماعية وتفاوتات ومستويات متباينة من التنمية في البلد، ستواصل حكومتها الانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده لبناء عالم صالح للأطفال.

٦١ - **السيد كيرن** (سلوفينيا): تكلَّم بالنيابة عن بلدان شبكة الأمن الإنساني وكذلك عن جنوب أفريقيا، ورحَّب بتقرير الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال باعتباره أول مجهود موحَّد داخل الأمم المتحدة لإلقاء الضوء على هذه المشكلة ولإشراك الأطفال بشكل مباشر في هذا المضمار.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن العنف ضد الأطفال يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم؛ ومعالجة الأسباب الأصلية لتلك الظاهرة المتعددة الأبعاد سوف تتطلب اتباع نهج منتظم ومنسق وشامل حيثما يحدث العنف. فالعنف ضد الأطفال غالباً ما يظل مختفياً عن الأنظار وهذا يرجع أساساً إلى حالة ضعف الأطفال والافتقار إلى القوة وصوت التعبير. ولهذا من الأمور الأساسية إنشاء آليات إبلاغ وافية ومريحة الاستعمال وواعية بالبعد الجنساني.

٦٣ - وأوضح أن العنف له عواقب طويلة الأجل فيما يتعلق بصحة ونماء الأطفال وفرصهم في أن يعيشوا حياة عادية. وقال إن الأطفال ضحايا العنف يحتمل أيضاً أن يظهروا سلوكاً عنيفاً عندما يكبرون. ولهذا يجب أن تتسم متابعة التقرير بالفعالية. ونظراً لأن العنف ضد الأطفال يوجد في كل مكان فمن الضروري وجود تصدي فعال متعدد القطاعات مع قيادة قوية ومنسقة، وأولها وأهمها هي الحكومات. ويجب أن تظل مسألة العنف ضد الأطفال تشغل مكانة عالية في البرنامج الدولي ويجب تدارس جميع الإمكانيات من أجل المتابعة، بما في ذلك تعيين ممثلة خاصة.

٦٤ - **السيدة بانكس** (نيوزيلندا): قالت إن نيوزيلندا قد أنشأت فريقاً على المستوى الوزاري معنياً بالعنف في الأسرة وهو ملتزم بتصدي جميع إدارات الحكومة للمشكلة. ويتلقى الفريق الوزاري المشورة من فرقة عمل معنية بالإجراءات إزاء العنف دخل الأُسر. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة تدابير العمل من أجل الأُسر تعتبر مبادرة حكومية هامة تهدف إلى الحد من الفقر في الأسرة وهو ما سوف يفيد ٧٥ في المائة من جميع الأسر التي لها أطفال في نيوزيلندا. ويعتبر التدخل المبكر لدعم الأطفال الصغار المعرَّضين للتأثر وأسرهم أولوية بالنسبة للحكومة التي تنفِّذ استراتيجيات الوقاية من خلال سياسة تسمى نهج السنوات الأولى والهدف هو بناء نظام شامل لخدمات التدخل المبكر بالنسبة لجميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، وخصوصاً الأطفال المضارين وأسرهم، بما في ذلك أُسرهم الممتدة.

٦٥ - **السيدة تشيتانافا** (جورجيا): قالت إن أحكام اتفاقية حقوق الطفل قد أُدرجت في التشريعات الوطنية لجورجيا. وقالت إن وزارة التعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية إلى جانب السلطات المحلية والبلديات تعاونت كلها بشكل وثيق مع المنظمات الدولية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الأطفال والتعليم ومحو الأمية والتثقيف بشأن حقوق الإنسان وصحة الأطفال وتثقيف الوالدين، والتحصين وغيره من الشؤون الإنسانية.

٦٦ - ومضت قائلة إن وجود حالة اقتصادية صعبة وصراع في مناطق أبخازيا وجنوب أوسيتيا جعلت من الصعب على الحكومة أن تتصدى لجميع احتياجات الشباب. وفي هذا الصدد، كان من المفيد بصفة خاصة تقديم الدعم من المجتمع الدولي فيما يتعلق بمشاريع التدريب والمساعدة التي تهدف إلى النهوض بالرعاية الصحية للطفل والأم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم والحد من وفيات الرُّضع والأطفال وسوء التغذية، وتحسين التعليم. وإلى جانب المسائل البيئية وتمكين المرأة، تعتبر الرعاية الصحية والتعليم هما الهدفين الرئيسيين لحكومة جورجيا وهي تحاول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، فإن معدلات الرعاية الصحية في جورجيا تحسَّنت منذ سنة ٢٠٠٠، وذلك بفضل الجهود المشتركة من الحكومة والوكالات التابعة للأمم

المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وقد ازدادت معدلات التطعيم بنسب تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة بالنسبة للأمراض الأكثر شيوعاً.

٦٧ - وقد قُدِّم مشروع قانون إلى البرلمان بحيث يجعل العنف العائلي جُرماً جنائياً. وفي سنة ٢٠٠٥، اعتمد التشريع الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقد اعتمدت خطة للحد من عدد الأطفال الذين يودعون في الإصلاحيات. وتحاول الحكومة أيضاً حل مشكلة الأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً، إلى جانب الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع. وقالت إن النظام الانفصالي في أبخازيا يمنع أطفال جورجيا من الدراسة بلُغتهم الأصلية. وفي حين استطاعت السلطات المحلية، بالتعاون مع المنظمات المانحة الدولية، تقديم برامج خاصة لإعادة التأهيل والتعليم والترفيه إلى أولئك الأطفال وللبعض من مناطق الصراع، فإن الغالبية الساحقة منهم لا تزال خارج نطاق تلك البرامج.

٦٨ - ومضت قائلة إن جورجيا لديها معدلات عالية من الالتحاق بالمدارس بالنسبة للجنسين في برامج تعليم الكبار والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وفي سنة ٢٠٠٥، أصدر برلمان جورجيا قانوناً بشأن التعليم العام الذي يعرض إطاراً لنظام تعليمي شامل. وأعربت عن قلقها إزاء التمييز السافر ضد مواطني جورجيا والفئات الجورجية العرقية التي تدرس في كل من جورجيا والاتحاد الروسي، بما في ذلك الإلغاء المفاجئ مؤخراً من وزارة دفاع الاتحاد الروسي للدراسات والعقود الخاصة بـ٧٠ طالباً و٢٥ معلماً، على التوالي في المدرسة الروسية في تبيليسي؛ وإقدام وزارة الداخلية الروسية على وضع قائمة بأسماء جميع التلاميذ من العرقية الجورجية لكي تستخدمهم الشرطة من أجل ممارسة ضوابط خاصة على هؤلاء الأطفال وعلى أُسرهم. زيادة على ذلك، فإن طلاب جورجيا في مختلف الجامعات الروسية يضطهدون من الشرطة أثناء المحاضرات ويعتقلون دون أن توجه إليهم أي تهم محددة.

٦٩ - وقد بدأت السلطات الروسية أيضاً وضع صور شخصية للمواطنين الجورجيين الذي جرى إذلالهم، بما في ذلك بتفتيشهم علناً بحثاً عن الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل ترحيلهم في طائرات البضائع مع تسليط كامل أضواء وسائط الإعلام عليهم. وفي هذا الصدد، في كثير من الحالات كان الأطفال يتركون وحدهم في المستشفيات دون آبائهم أو أمهاتهم لعدة ساعات. أما هؤلاء الذين كانوا يحاولون إشراك الأطفال في الصراعات بين الحكومات فإنهم ينتهكون أقدس قيم الإنسانية. وفي عالم حيث توجَّه فيه جهود المجتمع الدولي نحو تعزيز السلام والأمن وتعزيز حقوق الإنسان ومعالجة التنمية وتوفير طفولة آمنة وكريمة للأطفال، لم تكن هذه الأنواع من الإجراءات مقبولة.

٧٠ - **السيد سولورزانو** (نيكاراغوا): قال إنه من الأمور الأساسية أن تنفِّذ الدول الأعضاء التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وذلك باتخاذ خطوات ملموسة لحماية الأطفال من العنف. وأضاف قائلاً إن المشكلات التي تؤثر على الأطفال في أمريكا الوسطى، مثل عصابات الشباب والمخدرات والجريمة تمتد جذورها إلى ما يعانيه الأطفال من سوء المعاملة وفي الفقر الذي يضرب المنطقة. فهذه الحالة السيئة تعرقِّل التنمية الإنسانية العادية، وتضعف وحدة الأسرة، وتؤثر على كرامة الإنسان وتمنع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من وطأة الفقر.

٧١ - وقال إن حكومته تشعر ببالغ القلق وتدرك مسؤوليتها عن معالجة مشكلة العنف ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال إصدار التشريعات. وقال إن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أيضاً أن تؤدي دوراً بيد أنه أكد على الحاجة البالغة الأهمية لدعم الجهود الوطنية من

الشركاء الإقليميين والدوليين بغية إتاحة الموارد لبناء القدرات المحلية لمواجهة هذا التحدي.

٧٢ - وأوضح أن التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل، بما في ذلك تعيين ممثلة خاصة، تتيح أساساً سليماً للجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد الأطفال. وقال إن المشكلة مع ذلك تكمن في التنفيذ وأعاد التأكيد على أن يكون المجتمع الدولي مستعداً للعمل معاً وأن يخصص الموارد الكافية لتحقيق هدف القضاء على العنف ضد الأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.